

بيان لجنة السياسة النقدية  
٢٨ مارس ٢٠١٩

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٨ مارس ٢٠١٩ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى ١٥,٧٥٪ و ١٦,٧٥٪ و ١٦,٢٥٪ على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٦,٢٥٪.

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي إلى ١٤,٤٪ و ٩,٢٪ في فبراير ٢٠١٩ من ١٢,٧٪ و ٨,٦٪ في يناير ٢٠١٩، على الترتيب. وقد ساهم في ذلك ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية، وخاصةً بعض الخضراوات الطازجة، بينما كانت مساهمة أسعار السلع غير الغذائية محدودة للغاية. كما ساهم التأثير السلبي لفترة الأساس بشكل جزئي في ارتفاع معدلات التضخم السنوية.

وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل طفيف الي ٥,٥٪ خلال الربع الرابع لعام ٢٠١٨ من ٥,٣٪ خلال الربع السابق. وفي ذات الوقت، انخفض معدل البطالة الي ٨,٩٪ من ١٠٪، ليسجل ادني معدل له منذ الربع الرابع لعام ٢٠١٠. وتشير البيانات المتاحة إلى استمرار احتواء الطلب المحلي الخاص ودعم صافي الصادرات للنشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٨.

وقد تباطأت وتيرة كل من نمو الاقتصاد العالمي وتقييد الأوضاع المالية العالمية، واستمر التأثير السلبي للتوترات التجارية على آفاق الاقتصاد العالمي. كما ارتفعت مؤخراً الأسعار العالمية للبترول والتي لاتزال عرضة للتقلبات بسبب عوامل محتملة من جانب العرض.

وتستهدف وزارة المالية تحقيق فائض أولى يبلغ ٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، مقارنة بفائض مبدئي بلغ ٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي السابق، والحفاظ على ذلك الفائض في الأعوام التالية.

ولقد قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الحالية للبنك المركزي مناسبة لتحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٩٪ (± ٣٪) خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢٠، واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وتؤكد لجنة السياسة النقدية أنها تتابع عن كثب كافة التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر، وأنها لن تتردد في تعديل سياستها للحفاظ على الاستقرار النقدي.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg